مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الاستثمار والتمويل لرجال الأعمال والمؤسسات المالية في قطاع غزة من دولة فلسطين
اسم الكاتب: د. يوسف محمود جربوع، د. فارس محمود أبو معمر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3029
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 03:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٧٧(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [٥٣-٧٩]

مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الاستثمار والتمويل لرجال الأعمال والمؤسسات المالية في قطاع غزة من دولة فلسطين

الدكتور يوسف محمود جربوع
أستاذ مراجعة الحسابات المشارك
كلية التجارة/قسم المحاسبة
الجامعة الإسلامية في غزة/فلسطين
وزميل المجمع العربي للمحاسبين القانونيين "ASCA"

الدكتور فارس محمود أبو معمر
أستاذ الإدارة المالية المشارك
كلية التجارة/قسم إدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية في غزة/فلسطين
عميد كلية التجارة

المستخلص

انتشرت الشركات المساهمة الكبيرة في جميع أنحاء العالم بفروعها ومصانعها، فزادت بذلك الأهمية النسبية للبيانات المالية المرفق بها تقرير مراجع الحسابات الخارجي بوصفها مصدراً للمعلومات التي تخدم رجال الأعمال والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أم في مجال التمويل.

إلا أن الباحثين يريان أنه لكي يفي تقرير المراجع باحتياجات مستخدمي هذا التقرير في المجالات المشار إليها أنفاً، لا بد وأن يتوافر فيه المصداقية ليكون بالإمكان الثقة والاعتماد على ما يحتويه التقرير من معلومات تساعد تلك الأطراف لدراسة قرارات الاستثمار والتمويل التي تخدم البنوك ومؤسسات الائتمان، والمساهمين، والدائنين، والمحللين الماليين. في قطاع غزة من دولة فلسطين.

مقدمة

لقد أصبحنا الآن في وسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الذي يتطلب منا الاستعداد لمواجهة عصر المعلومات، وتوجه عدد من المؤسسات نحو دمج أعمالها والاتجاه الى تحويل قسم من مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، مما سيؤدي إلى زيادة أسواق المال عمقاً واتساعاً، وتخطي المعاملات فيها المجالين المحلي والإقليمي إلى المجال الدولي، وستصبح فيه الشركات القابضة متعددة الجنسيات تتحكم في الفواصل الاستراتيجية للاقتصاد العالمي، وسوف يترتب على ما سبق أن تزداد الأهمية النسبية للبيانات المالية (جربوع، حلس،٢٠٠١، ٢٠-٢٢) المرفقة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، بوصفها مصدراً للمعلومات التي تخدم رجال الأعمال والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أم في مجال التمويل.

(Pringle, *et.al*, 1990, 68-75).
(Johnson, *et.al*, 1983, 38-51).

تاريخ التسلم ٢٠٠٤/٥/١٨ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٤/١٠/١٨

ولكي يفي التقرير مع البيانات المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها في المجالات المشار إليها أعلاه، لا بد وأن تتوافر فيه شرطان أساسيان هما:

الاول: أن تتسم المعلومات التي يوفرها التقرير مع البيانات المالية بالمصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات (Bailey, *et.al*, 1983, 355-370) .

الثاني: أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة، وذلك كي تحوز المؤشرات المشتقة منها على قبول عام يمكن من استخدامها أساساً لتقييم أداء الشركات (Porter, 1993, 49-68) والوقوف على مركزها المالي وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.

وحتى يحقق تقرير مراجع الحسابات الفائدة المرجوة منه، لا بد أن يُلبي توقعات مستخدمي القوائم المالية (Boynton & Kell, 1996, 53-54) بما يقدمه من معلومات تساعدهم في عمل المقارنات والاستنتاجات التي تهم استثماراتهم لدى الشركات والمنشآت موضوع المراجعة، أنظر على سبيل المثال:

(Steem, 1989, 42-47).
(Macdonald, 1988). (ICAEW, London, 1992).

اذ يعد تقرير مراجع الحسابات الخارجي خلاصة ما وصل إليه من عملية المراجعة وتتيح هذه العملية للمراجع التعرف على البيانات والمعلومات كافة المتعلقة بعمليات المنشأة والتي تنعكس على نتائج الأعمال والمركز المالي، ومن ثم يكون تقرير المراجع بمثابة كشف يقدمه لمن يهمهم الأمر، وبصفة خاصة لمُلاك المشروع - اذ يعد وكيلاً عنهم- عن نتائج العمليات المالية التي قامت بها إدارة المنشأة خلال الفترة المالية موضوع المراجعة. كما يعد تقرير المراجع الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولياته القانونية تجاه العملاء والطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية ومسؤولياته الجنائية إذا وقع ضرر لأصاب المجتمع ككل.

وفي هذا المجال فإن هذه الدراسة تشير إلى طائفتين من مستخدمي القوائم المالية، الأولى: البنوك ومؤسسات الائتمان. في قطاع غزة بدولة فلسطين. والثانية: تشمل الدائنين، المساهمين، المحللين الماليين وغيرهم. والذين تم سؤالهم عن طريق قوائم الاستبيان Questionnaire والمقابلات الشخصية للتعرف على أرائهم عن مدى أهمية رأي المراجع الخارجي في تقريره في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل في شركاتهم، وكانت نتائج الاستبيانات أن تقرير المراجع له تأثير كبير على قرارات الاستثمار والتمويل عند تنفيذها من الدائنين، والمستثمرين، البنوك ومؤسسات الائتمان، والمحللين الماليين وغيرهم.(Anandarajan & Jaenicke, 1995, 55-59) أنظر على سبيل المثال:

(Chow & Rice, 1982, 36 – 53).
(Dopuch, *et.al*, 1987, 431-453).
(Estes & Reimer, 1977, 250-259).
(Firth, 1980, 257 – 267).

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في مدى قابلية المعلومات المالية وغير المالية الواردة في تقرير المراجع الخارجي للموافقة عليها واعتمادها من قبل البنوك ومؤسسات الائتمان، الدائنين، المساهمين، المحللين الماليين، والمدراء الماليين وغيرهم، وهل تلاقي قبولاً منهم؟

هل تؤثر المعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي على قرارات الاستثمار والتمويل لتلك الجهات السابق ذكرها أنفاً؟

ما مدى فهم معظم مستخدمي القوائم المالية للمعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي وهل تؤثر على قرارات الاستثمار أو التمويل عندهم؟

فرضيات البحث

اعتمد الباحثان في اجابتهما على مشكلة البحث على الفرضيات الاتية:

الفرضية الأولى:

ترى البنوك ومؤسسات الإقراض أن المعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي غير مفيدة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.

الفرضية الثانية:

إن الدائنين، المساهمين، المحللين الماليين، والمدراء الماليين، وموظفي البنوك، وغيرهم يرون بأن المعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي غير ذي مفيدة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.

الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة بين فهم معظم مستخدمي القوائم المالية للمعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي وبين التأثير على قرارات الاستثمار أو التمويل عندهم.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى معرفة ما يلي:

١. مدى اعتماد عملاء البنوك ومؤسسات الائتمان والدائنين والمحللين الماليين، والمساهمين وغيرهم، على تقرير المراجع الخارجي وهل يحتوي هذا التقرير على معظم الافصاحات والبيانات المطلوبة والتي تهمهم في عمل دراساتهم واستنتاجاتهم بخصوص استثماراتهم في المنشآت تحت المراجعة.
٢. مدى فهم مستخدمي تقرير المراجع الخارجي، وهل أثر ذلك في استقطاب استثمارات جديدة من قبلهم.
٣. اثر فهم تقرير المراجع الخارجي على سلوك مستخدمي هذا التقرير على قرار الاستثمار.

أهمية البحث

إن قيام المراجع الخارجي بإصدار تقريره، وإرفاقه بالقوائم المالية بعد فحصها وتوقيعه عليها يضيف المصداقية والاعتماد على تلك القوائم حيث أنها معتمدة من شخص مهني فني متخصص، كما أن هذا التقرير يؤثر بطريقة إيجابية في تعامل

الجمهور مع المنشأة التي تمت مراجعة حساباتها من قبل المراجع الخارجي، وهذه الأهمية تظهر حسب الاتي:

١. تقرير المراجع يعطي رأياً واضحاً وجازماً في مدى صدق القوائم المالية.
٢. أن هذا التقرير يعطي رأياً مستقلاً ونزيهاً عن مجلس إدارة المنشأة مما يتيح له إبداء الرأي دون التأثير على الاستقلالية.
٣. يعد التقرير ذا أهمية كبيرة بالنسبة للمساهمين مُلاك المشروع، لأن المراجع الخارجي يعد وكيلاً عنهم في مواجهة تصرفات إدارة المنشأة ولاسيما فيما يتعلق بتنفيذ عقد المنشأة الأساسي وقانون الشركات، كما أن تقرير المراجع يساعد المستثمرين والدائنين للاطمئنان على أموالهم واستثماراتهم وفوائدهم، اذ إن المراجع هو الحارس الأمين على حقوقهم.

الدراسات السابقة

هناك دراسة قام بها Brenner في عام ١٩٧١ حول مدى قراءة المجيبين للتقرير السنوي للمراجع الخارجي والمكون من موظفي البنوك، والمحللين الماليين، والمساهمين، إذ تبين من النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة أن قراءة تقرير المراجع الخارجي بدقة وعناية كانت بالشكل الاتي:

أ. موظفو البنوك بنسبة قدرها ٧٢%
ب. المحللون الماليون بنسبة قدرها ٦٣%
ت. المساهمون بنسبة قدرها ٤٢%

(Brenner, 1971, 16-21).

واوضحت الدراسة التي قام بها كل من Fess and Ziegler في عام ١٩٧٧، أن هناك فهماً لتقرير المراجع الخارجي بمستوى فهم كامل ومعقول من جانب المحللين الماليين بنسبة ٩٥%، ومن جانب موظفي البنوك بنسبة ٩٨%، ومن جانب المساهمين بنسبة ٨٥%. (Fess & Ziegler, 1977, 5-6)

الدراسة التي قام بها كل من Shank, Murdock and Dillard في عام ١٩٧٧، حول أثر رأي المراجع الخارجي على قرارات الاستثمار للجهات كافة، فقد خلصت الدراسة إلى أن السوق المالي يتأثر برأي المراجع الخارجي والذي يُبينه في تقريره.(Shank, *et.al*, 1977)

الدراسة التي قام بها Stobie, B. في عام ١٩٧٨، حول استطلاع آراء المستفيدين من تقرير المراجع الخارجي على القوائم المالية المنشورة، حيث تم الحصول على نتائج جيدة من خبراء الاستثمار، والمستثمرين، والمحللين الماليين، والمدراء، والمساهمين عن أن تقرير المراجع الخارجي يطمئن المستفيدين من هذا التقرير ويشجعهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية السليمة. (Stobie, 1978, 49 – 57)

واكدت الدراسة التي قام بها Libby, R. في عام ١٩٧٩، حول مجموعة شركات مراجعة وبنوك على أنه لا توجد فروق واضحة بين آراء المراجعين والبنوك حول مُهمة المراجع الخارجي ودوره في تقريره لخدمة قطاع واسع من المستفيدين منه. (Libby, 1979, 99 – 122)

واشارت الدراسة التي قام بها Estes, R.W. في عام ١٩٨٢، الى أن تقرير مراجع الحسابات الخارجي يعد مهماً لكل من موظفي البنوك والمحللين الماليين، والمساهمين، حسب درجة استيعابهم لفهم المعلومات الواردة في هذا التقرير، كما أوضح بأنه إذا لم يقرأ التقرير بعناية فإنه من الطبيعي عدم فهمه تماماً ومن المستغرب في هذه الحالة أن يكون له تأثير واضح على سلوك المستفيدين من هذا التقرير (Estes, 1982) .

الدراسة التي قام بها من Clark & Weinstein في عام ١٩٨٣ واللذين توصلا إلى أن النتائج في الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم يمكن أن تجعل قرارات المراجعين يشوبها التحفظ في تقاريرهم، كما توصلت هذه الدراسة إلى قدرة الأسواق المالية على التنبؤ بإمكانية فشل الشركة قبل فشلها النهائي بعدة سنوات. (Clark & Weinstein, 1983, 489 – 504)

اهتمت الدراسة التي قام بها كل من Citron, D. & Taffler, R. في عام ١٩٩٢، ببيان العلاقة بين تحفظات المراجعين في تقاريرهم وبين التأثير في اتخاذ قرارات الاستثمار من قبل البنوك ومؤسسات الائتمان، والمحللين الماليين، والمساهمين، والدائنين، وشركات السمسرة وغيرهم (Citron & Taffler, 1992, 337 – 345).

الدراسة التي قام بها Antonio Durendez Gomez- Guillamon في عام ٢٠٠٣، والذي أوضح فيها أن النتائج التي تم التوصل إليها في عمليات الاستثمار أو التمويل للبنوك ومؤسسات الإقراض، والمحللون الماليون، والمتعاملون، وشركات السمسرة، وغيرهم اظهرت بأن تقرير المراجع الخارجي (نظيف متحفظ/ سلبي/ الامتناع عن إبداء الرأي) له تأثير هام على قرارات الاستثمار والتمويل بدرجة كبيرة (Gomez-Guillamon, 2003, 549 – 559)

منهجية البحث

سوف ينتهج هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعة الموضوع وإلى الدراسات السابقة والأبحاث والدوريات والمراجع العلمية والاستبانات والمقابلات الشخصية، وتتكون هذه المنهجية من الآتي:

أولاً- الدراسة النظرية وتشتمل على ما يأتي:

١. أهمية معلومات التقارير المالية للاستثمار

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البدء في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية، فالأهداف هي القاعدة العامة التي عليها يتم تقييم البدائل المحاسبية، (Ameen, *et.al*, 1994, 997 – 1011) وعليه طالما أن هنالك مجال للمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح، فإنه يجب أن يتم الاختبار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات فائدة في مجال ترشيد القرارات سواء في مجال الاستثمار أم في مجال التمويل (جربوع، ٢٠٠١، ٧١ – ٧٥).

ومن الطبيعي أن تكون الخطوة التالية – بعد تحديد الأهداف – هي تحديد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، ويقصد بها تلك الخصائص الرئيسة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية (Fields & Wilkins, 1991, 62-69) .

وبصفة عامة فإن الباحثان يرون أن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي أو أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي خاصتين أساسيتين الملاءمة Relevance، وإمكانية الاعتماد عليها Reliability، وكذلك تحتوي على خاصتين ثانويتين هما: القابلية للمقارنة Comparability، والثبات والتجانس في تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية Consistency حتى يُمكن مستخدمي القوائم المالية من عمل دراساتهم واستنتاجاتهم بقدر كبير من الموضوعية بخصوص استثماراتهم لدى المنشآت تحت المراجعة. (Anandarajan & Jaenicke, 1995, 55 – 59)

أنظر على سبيل المثال:

(Geiger, 1992, 77 – 90).
(Gul, 1987, 172 – 181).

كما تعد القوائم المالية عصب التقارير المالية وهي تحتوي على معلومات مالية يراد توصيلها للمستفيدين منها، على التقارير المالية بالإضافة إلى القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) مع كثير من المعلومات المالية وغير المالية التي توجد بتلك القوائم، مثل المعلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي والتمويلي، وبيانات عن العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على تلك الأنشطة في المستقبل، فضلاً عن البيانات الأخرى التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة (Houghton, 1983, 15 – 20).

وتعد التقارير المالية أساساً لخدمة المستفيدين منها وهم غالباً المستثمرون سواء أكانوا الحاليين أم المرتقبين، وتلك الفئة من المستفيدين تحتاج إلى تلك المعلومات للحكم على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح حالياً ومستقبلاً، ودرجة نمو تلك الأرباح من سنة إلى أخرى، فضلاً عن الحاجة إلى معلومات مالية مقارنة لعدد من المشروعات حسب العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار (Alderman, 1979, 258 – 266).

أنظر على سبيل المثال:

(Firth, 1978, 642 – 650).
(Loudder, *et.al*, 1992, 69 – 82)

ويعد الدائنون والبنوك أحد المستفيدين من المعلومات المالية للحصول على معلومات عن المركز المالي للمشروع ومقدرته على سداد التزاماته القصيرة أو الطويلة الأجل ودرجة السيولة والتدفقات النقدية فضلاً عن التعرف على حركة الأرباح والتغير في المركز المالي خلال عدد من الفترات. وبوجه عام يتعدد المستفيدون من المعلومات المالية سواء خارج المشروع (الدولة والأجهزة الحكومية) أو داخل المشروع (إدارة المشروع على مختلف مستوياتها) وذلك بهدف اتخاذ القرارات الرشيدة (Altman, 1968, 589 – 609).

أنظر على سبيل المثال:

(Anderson, *et.al*, 1995, 33 – 41).
(Blocher & Loebbecke, 1993, 177 – 226).
(Ketz, *et.al*, 1990).
(Woelfel, 1994).

(American Institute of Certified Public Accountants, 1988).
(Australian Accounting Research Foundation, 1999).
(Institute of Chartered Accountants of New Zealand, 1998).

٢. أهمية معلومات التقارير المالية للتمويل

تمثل سوق رأس المال الوسيلة الهامة لتجميع المدخرات من الأفراد وتقديمها إلى المستثمرين الذين يرغبون في تمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، ويجب أن تعكس سوق رأس المال أسعار التوازن لأسهم رأس المال (Chow, & Rice, 1982, 35 – 53) أنظر على سبيل المثال:

(Banks & Kinney,1982, 240-254)
(Bamber & Stratton, 1997, 1 – 11)

إن اسعار التوازن هي تلك الأسعار التي تجعل عائد هذه الأسهم تتناسب مع درجة المخاطر الخاصة بها، ويتوقف ذلك على عاملين هما:

- مدى توافر المعلومات وتماثلها لجميع المستثمرين في سوق رأس المال.
- مدى فهم المستثمرين وتفسيرهم واستيعابهم لتلك المعلومات (Lee & Tweedie, 1975, 280 – 291) .

ويحتاج المستثمرون للمعلومات المحاسبية لغرض تمكينهم من تحقيق ما يأتي:

أ. تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي تتمثل في التوزيعات التي يحصل عليها المستثمرون بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية الناتجة من الارتفاع في قيمة الأسهم في السوق المالي عن القيمة الشرائية لها (Alderson & Betker, 1999, 68 – 82).

ب. تقدير درجات المخاطر المرتبطة بالأسهم، والتي تتمثل في درجة التباين لعائد السوق للأسهم التي تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق (هي ما تعرف بالمخاطر المنتظمة Systematic Risk أو درجة المخاطر الناتجة من متغيرات ترجع الى الشركة ذاتها وهي التي يطلق عليها بالمخاطر غير المنتظمة Unsystematic Risk.

ت. مساعدة المستثمرين في تكوين محفظة ملائمة للأوراق المالية، بهدف تجنب المستثمرين المخاطر غير المنظمة عن طريق تنويع استثماراتهم.

وإذا كانت كافة التحليلات المالية للأوراق المالية تستفيد بصورة أو بأخرى من القوائم والمعلومات المالية، ومن ثم يجب أن تخضع القوائم كافة ذات الطابع المحاسبي إلى معايير تحكم دقة وسلامة وعدالة ما تحتويه من مبالغ ومعلومات مالية بالإضافة إلى ضبط شكل تلك القوائم المالية وأسلوبها وعرضها ومحتواها والإفصاح عنها، فهناك علاقة قوية للغاية فيما بين المعايير المحاسبية والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، اذ إن القوائم التي يتم إعدادها دون اعتبار لضرورة تطبيق تلك المعايير هي قوائم مالية مضللة ولا تصلح للتفسير أو التحليل أو المقارنة. (Carmichael & Willington, 1989).

أنظر على سبيل المثال:

(Defliese, *et.at*, 1990).
(Taylor & Glezen, 1994, 541).

(Gibson, 1989)
(Ashwinpaul & Fred, 1989)
(International Federation of Accountants, 1998, 151 – 159)

٣. تقرير المراجع الخارجي المستقل

لقد انتشر استخدام تقارير مراجع الحسابات الخارجي المستقل في عصرنا الحاضر لما لذلك من مزايا وفوائد كثيرة، ولقد تزايدت أهمية هذه التقارير بعد النمو الهائل في حجم المشروعات سواء الخاصة أو الحكومية وغيرها من المشروعات غير الهادفة إلى تحقيق الربح، ويقوم المراجع بالافصاح عن النتائج التي توصل إليها بعد انتهاء عملية المراجعة والفحص من خلال تقريره الذي يُعد بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة (Shank & Murdock, 1978, 824 – 835) .

أنظر على سبيل المثال :

(Grinaker, 1980, 63 – 69).
(Boynton & Kell, 1996,753 – 756).

وبإصدار هذا التقرير يختتم المراجع عمله ولكنه لا يعفيه من المسؤولية مستقبلاً إن ثبت إهماله وتقصيره في أداء واجباته المهنية، وهذه المسؤولية لا تكون في مواجهة الطرف الذي تعاقد معه المراجع (الزبون) ولكنها تمتد لتشمل فئات عدة وهم الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين، الدائنين، البنوك ومؤسسات الائتمان، والجهات الحكومية المعنية، وكذلك كل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة، ويستطيع الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية أن يقاضي المراجع إذا ثبت إهماله وتقصيره في أداء واجباته المهنية ووقوع ضرر عليهم نتيجة لاعتمادهم على تقرير المراجع الذي لم يُعبر عن صدق وعدالة حقيقة القوائم المالية الصادر عنها التقرير (American Institute of Certified Public Accountants, 1978, 92 – 162).

أنظر على سبيل المثال:

(Defliese, *et.al.*, 1990, 116 – 118).
(Ibid, 1996, 111).
(Ibid, 1996, 112 – 113).

وهذا يبين مدى ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتق المراجع والذي نشأ عنها ظهور أهمية مراجعة الحسابات وتطورها في الوقت الحاضر، وتقرير المراجع يُضفي الثقة والاعتماد على القوائم المالية حيث أنه صادر من طرف خارجي مستقل، ومؤهل علمياً وعملياً ويفترض فيه أنه قد مارس العناية المهنية الواجبة في أداء عمله (Antle, 1984,1 – 20) (Boynton, *et.al.*, 1989, 14 – 15).

وقد يجد المراجع الخارجي عند قيامه بمراجعة حسابات بعض الشركات أن إدارة الشركة ملتزمة عند إعدادها للقوائم المالية بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات، وتأكده من أن جميع بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي هي صحيحة وحقيقية وتمثل حالة الشركة المالية السليمة، كما أنه قد حصل على أدلة الإثبات الكافية والملائمة، التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز (Taylor & Glezen, 1994, 524)

المالي في نهاية الفترة المالية، وفي مثل هذه الحالة يُصدر المراجع رأياً نظيفاً (بدون تحفظ).

ولكن في بعض الحالات ونتيجة لظروف معينة قد يجد المراجع بأنه لا يستطيع إصدار تقرير نظيف بدون تحفظ، والرأي الذي يتوصل إليه المراجع لا يتم عادة بمعزل عن إدارة الشركة، حيث يتناقش ويتحاور مع الشركة في الأمور كافة التي تستدعي امتناعه عن إصدار تقرير نظيف، وإذا اقتنع المراجع بأن القوائم المالية قيد المراجعة، أو طبيعة عملية المراجعة ذاتها لا تمكنه من إصدار تقرير نظيف، فعليه في هذه الحال أن يتخذ الإجراء المناسب.

وهناك كثير من الظروف والأحوال التي تواجه المراجع تمنعه من إصدار تقرير نظيف (بدون تحفظ)، ومن هذه الظروف الاتي:

١. عدم إتباع الشركة للمبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عموماً، وإصرارها على موقفها فيما يتعلق بهذا الأمر، ويجد المراجع أن هناك تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية نتيجة عدم إتباع الشركة للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
٢. عدم تطبيق إدارة الشركة الطرق المحاسبية بطريقة متجانسة من فترة الى أخرى، وإصرارها على هذا التغيير دون موافقة المراجع ودون وجود مبرر منطقي ومقبول يسمح بهذا التغيير.
٣. وجود قيود مفروضة على عمل المراجع بوساطة إدارة الشركة مثل عدم تمكينه من حضور عملية الجرد، أو عدم تمكينه من الحصول على مصادقات من العملاء المدينين بصحة أرصدتهم لدى الشركة.
٤. وجود أحداث مستقبلية تؤثر على المركز المالي وناتج النشاط، مثل رفع دعاوى ضد الشركة لتعديها على حقوق الاختراع التي تملكه شركة أخرى، أو رفع دعاوى من عمال الشركة أمام القضاء يطالبون بدفع تعويضاتهم المستحقة على الشركة (International Accounting Standards (IAS- 37) 1999, 814 – 815).
٥. أحد الأحداث التي يجب أخذها بعين الاعتبار هو استمرار الشركة في القيام بأعمالها الاعتيادية خلال الفترة القادمة والتي يجب أن لا تزيد عن ١٢ شهراً من تاريخ التوقيع على القوائم المالية .(Barnes, & Huan, 1993, 213-228)

أنظر على سبيل المثال :

(Asare, 1990, 39-46).
(Boritz & Kralitz, 1987, 67-70).
(Chen & Church, 1992, 30-49).
(Cormier, *et.al*., 1995, 201-221).
(Dunn, *et.al*., 2002, 39-69).
(Foster, *et.al*., 1998, 351-367).

إن فرض الاستمرار في الأعمال هو أحد المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد وتجهيز القوائم المالية، فإذا شك المراجع في عدم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية للفترة القادمة عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره.

٦. في حال مراجعة بعض القوائم المالية من قبل زميل آخر، يمتنع المراجع الرئيس عادة يمتنع عن إبداء الرأي عليها لأنها ليست من ضمن مسؤولياته.

ويتم إصدار الرأي المتحفظ Qualified Opinion عندما يقرر المراجع بأنه من غير المناسب إصدار رأي نظيف بدون تحفظ على القوائم المالية، وبحيث لا يؤثر عليه عدم الاتفاق مع الإدارة أو تحديد نطاق عملية المراجعة بشكل جوهري وشامل لدرجة تتطلب إصدار رأي سلبي معاكس Adverse Opinion أو الامتناع عن إبداء الرأي Disclaimer Opinion. وباختصار يُصدر المراجع رأيه بتحفظ على القوائم المالية عندما لا يستطيع أن يُصدر رأياً نظيفاً بدون تحفظ أو أن الأمر لا يستدعي الامتناع عن إبداء الرأي أو إصدار رأي سلبي معاكس على القوائم المالية التي غطاها تقريره.

ويتم إصدار الرأي السلبي المعاكس عندما يستنتج المراجع بأن القوائم المالية لا تظهر بصدق وعدالة نتائج الأعمال والمركز المالي للمشروع قيد المراجعة، وذلك بسبب عدم اتباع المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها ووجود أخطاء جوهرية تؤثر تأثيراً مادياً وشاملاً على القوائم المالية، لدرجة أن إصدار رأي متحفظ يعد غير كافي للكشف عن الطبيعة المضللة أو غير الكاملة للقوائم المالية، وفي مثل هذه الحالات من المناسب الامتناع عن إبداء الرأي لأن المراجع قد حصل على معلومات كافية لتكوين رأيه في أن القوائم المالية لا تظهر بصورة عادلة المركز المالي ونتائج الأعمال.

ويمتنع مراجع الحسابات عن إبداء رأيه في القوائم المالية في حالات ثلاث هي:

١. وجود قيود تفرضها إدارة الشركة على أعماله مثل:
   أ. عدم تمكينه من حضور عملية الجرد للمخزون السلعي وكانت قيمة هذا المخزون جوهرية، ولم يتمكن من تحديد قيمة المخزون بطرق أخرى بديلة.
   ب. عدم تمكينه من الحصول على مصادقات من المدينين لتأييد صحة أرصدتهم طرف الشركة.
٢. وجود أحداث مستقبلية تؤثر على ناتج النشاط وعرض المركز المالي مثل رفع دعاوى قضائية بسبب تعدي الشركة على حقوق الاختراع لمؤسسة أخرى، وعدم معرفة المبلغ الذي ستدفعه الشركة للمؤسسة الأخرى حتى إعداد القوائم المالية.
٣. في حالة قيام زميل آخر بمراجعة بعض القوائم المالية، فإن المراجع الرئيس يمتنع عن إبداء الرأي فيها لأنها ليست من ضمن مسؤولياته.

ثانياً- الدراسة الميدانيــة

§ **منهــج الدراســة**

إضافة للمنهج الوصفي التحليلي والمنهج العلمي اللذين انتجتهما الدراسة في إطارها النظري، فإن لهذه الدراسة بُعداً ميدانياً تطبيقياً يتعلق بالوقوف على مدى تأثير تقرير مراجع الحسابات الخارجي على قرارات الاستثمار والتمويل لرجال الأعمال والمؤسسات المالية ومستخدمي القوائم المالية من خلال الاستبانات Questionnaire التي تم إعدادها لهذا الغرض.

§ **مجتمع الدراســة**

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في قطاع غزة من دولة فلسطين وعددها ٢١ بنكاً، كما شمل أيضاً مجتمع الدراسة عدداً من الوظائف ومنها مدير عام/

مدير مالي/ محاسب/ موظف بنك/ محلل مالي/المساهمون، وعددهم ٢١٠ اشخاص سواء من القطاع الخاص أو القطاع الحكومي.

§ **عينة الدراســة**

تشتمل عينة الدراسة على ٢١ استبانة موزعة على البنوك العاملة في قطاع غزة من دولة فلسطين بنسبة مئوية قدرها ١٠٠% الذين يمثلون المجتمع الأصلي، وقد تم إرجاع ١٨ منها وهي تمثل ٨٥.٧١% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة والجدول ١ يوضح ذلك.

وتشتمل أيضاً على مجموعة أخرى من المُجيبين من أصحاب الوظائف الفنية بالبنوك والشركات والدوائر الحكومية المعنية وهم: مدير عام/ مدير مالي/ محاسب/ موظف بنك/محلل مالي/ مساهمون، وذلك لاستطلاع ما عندهم حول مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الاستثمار والتمويل لرجال الأعمال والمؤسسات المالية في قطاع غزة من دولة فلسطين، وهل يساعدهم على اتخاذ قرارات تشجع عملية الاستثمار والتمويل، وتتكون هذه المجموعة من ٢١٠ استبانة، تم توزيعها عليهم بنسبة ١٠٠% الذين يمثلون المجتمع الأصلي، وقد تم إرجاع ١٧٢ استبانة منها وهي تمثل ٨١.٩٠% وهي نسبة مرتفعة ومقبولة، والجدول ٢ يوضح ذلك.

كما تشتمل عينة الدراسة على ٤٢٠ استبانة أيضاً والتي توضح مدى فهم مستخدمي القوائم المالية المكونة من: مدير عام/ مدير مالي/ محاسب/ موظف بنك/ محلل مالي/ المساهمين، للمعلومات الواردة في تقرير المراجع ومدى تأثيرها على قرارات الاستثمار والتمويل عندهم، ولقد تم توزيع هذه الاستبانات على ٤٢٠ وهي تمثل ١٠٠% من المجتمع الأصلي، وقد تم إرجاع ٣١٠ منها وهي تمثل نسبة ٧٣.٨١% وهي نسبة معقولة ومقبولة، والجدول ٣ يوضح ذلك.

الجدول ١

أسماء البنوك المحلية والعربية والأجنبية العاملة في قطاع غزة

ت	اسم البنك
	البنوك المحليـة
٠١	بنك فلسطين المحدود
٠٢	البنك التجاري الفلسطيني
٠٣	بنك الاستثمار الفلسطيني
٠٤	بنك الاتحاد للادخار
٠٥	البنك الإسلامي العربي
٠٦	بنك التنمية والائتمان الزراعي
٠٧	بنك القدس للتنمية والاستثمار

٠٨	البنك الإسلامي الفلسطيني
٠٩	بنك فلسطين الدولي
١٠	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار
١١	بنك الأقصى
البنوك العربيـــة	
١٢	بنك القاهرة عمــان
١٣	بنك الأردن
١٤	بنك الأردن والخليج
١٥	البنك العربي
١٦	البنك العقاري المصري
١٧	البنك الأهلي الأردني
١٨	البنك الأردني الكويتي
١٩	بنك الإسكان الأردني
٢٠	بنك القاهرة عمان للمعاملات الإسلامية
البنوك الأجنبية	
٢١	بنك كريندليز

§ **محددات البحث**

لا بد من الإشارة إلى أن هذا البحث يقتصر على قطاع غزة من دولـة فلسطين لعدم الإمكانية العملية لتطبيقه على الضفة الغربية بسبب الأوضاع السياسية الراهنـة، ويسجل الباحثان بأن تزامن جمع البيانـات ميدانياً مـع أحداث انتفاضـة الأقصى، ومـا صاحبها من تقطيع وعزل لمناطق قطاع غزة عن بعضها البعض، مما أدى إلى عدم تمكين الباحثين من الوصول إلى بعض المبحوثين ولاسيما فـي المنطقـة الجنوبيـة مـن قطاع غزة، كما يسجل الباحثـان بأن عدداً من المبحـوثين قد اعتذروا عن المشاركة بالاستبيان لأسباب مختلفـة.

- تم تـصميم الاسـتبانات وأرسلت إلـى جميـع مجتمـع الدراسـة، كمـا تـم تفريـغ المعلومـات وتحليلهـا واسـتكمال الـنقص فـي بعـضها لاسـتخدامها فـي إعـداد الدراسة.
- القيام بعدد من المقابلات لاختبار النتائج وتعزيزهـا.
- فيما يتعلق بتحليل البيانات، اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعـة موضـوع الدراسـة وذلـك باسـتخدام الجـداول التوضـيحية والمقارنـات وتحليل القوانين المتعلقة بالموضوع.

الجدول ٢

وظائف المُجيبين موزعة وفق هذه الدراسة بالأعداد والنسب المئوية

ت	الإيضاحات	العدد	%
٠١	مدير عام	١٢	٥.٧١
٠٢	مدير مالي	١٨	٥.٥٨
٠٣	محاسب	٧٠	٣٣.٣٣

٠٤	موظف بنك	٥٢	٢٤.٧٦
٠٥	محلل مالي	٣٢	١٥.٢٤
٠٦	مساهمون	٢٦	١٢.٣٨
المجموع		٢١٠	%١٠٠

الجدول ٣
مدى فهم مستخدمي القوائم المالية للمعلومات الواردة في تقرير المراجع بالأعداد والنسب المئويـة

ت	الإيضاحات	العدد	%
٠١	مدير عام	٢٠	٦.٤٥
٠٢	مدير مالي	٣٦	١١.٦١
٠٣	محاسب	٩٠	٢٩.٠٣
٠٤	موظف بنك	٣٠	٩.٦٨
٠٥	محلل مالي	٣٤	١٠.٩٧
٠٦	مساهمون	١٠٠	٣٢.٢٦
المجموع		٣١٠	%١٠٠

الجدول ٤
ترى البنوك ومؤسسات الإقراض أن المعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي بأنـها غير مفيدة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل

Descriptions	Frequency	%	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق بشدة	12	66.67	66.67	66.67
موافق	5	27.78	27.78	94.45
محايد	1	5.55	5.55	100.00
لا أوافق	-	-	-	-
لا أوافق بشدة	-	-	-	-
المجموع	18	100.00	100.00	-

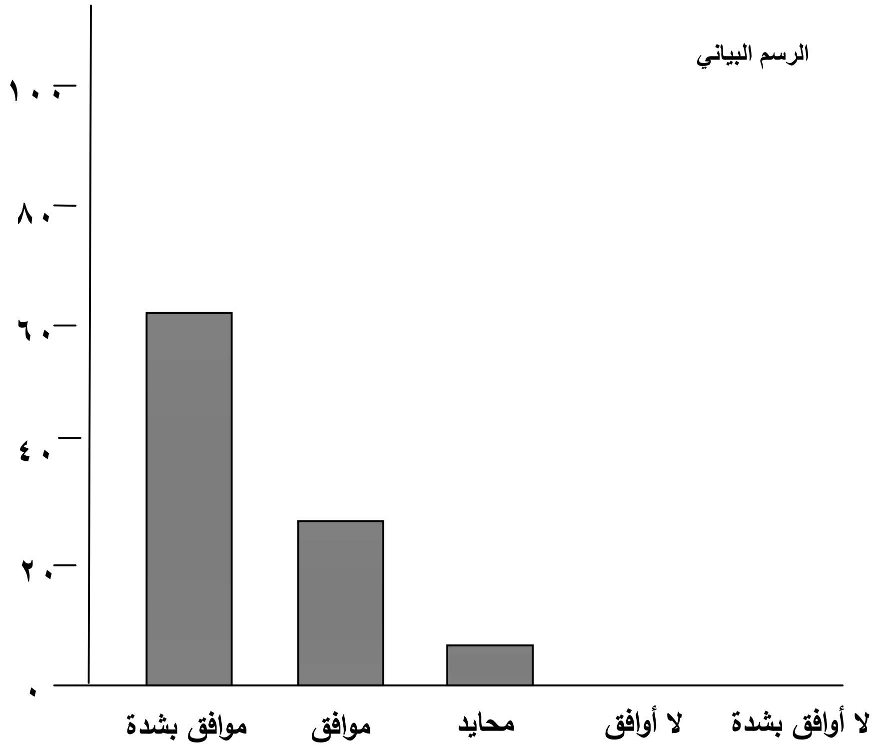

الجدول ٥

يرى فيه الدائنون، المساهمون، المحللون الماليون، والمدراء الماليين، والمدراء العامون، وموظفو البنوك، بأن المعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي بأنها غير مفيدة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل

Descriptions	Frequency	%	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق بشدة	110	63.95	63.95	63.95
موافق	40	23.26	23.26	87.21
محايد	12	6.98	6.98	94.19
لا أوافق	٥	2.91	2.91	97.10
لا أوافق بشدة	5	2.90	2.90	100.00
المجموع	172	100.00	100.00	-

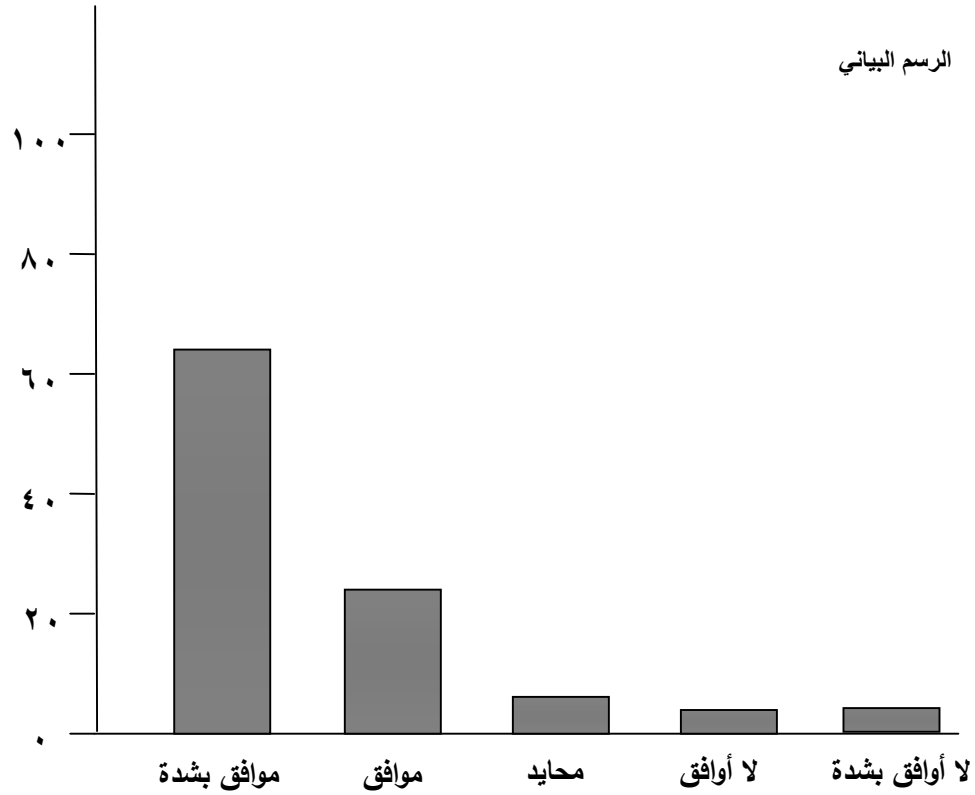
الرسم البياني
١٠٠
٨٠
٦٠
٤٠
٢٠
٠
موافق بشدة
موافق
محايد
لا أوافق
لا أوافق بشدة

الجدول ٦

"يُبين بأنه لا توجد علاقة بين فهم مستخدمي القوائم المالية للمعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي وبين التأثير على قرارات الاستثمار والتمويل عندهم"

Descriptions	Frequency	%	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق بشدة	90	58.06	58.06	58.06
موافق	52	33.55	33.55	91.61
محايد	3	1.95	1.95	93.56
لا أوافق	5	3.22	3.22	96.78
لا أوافق بشدة	5	3.22	3.22	100.00
المجموع	155	100.00	100.00	-

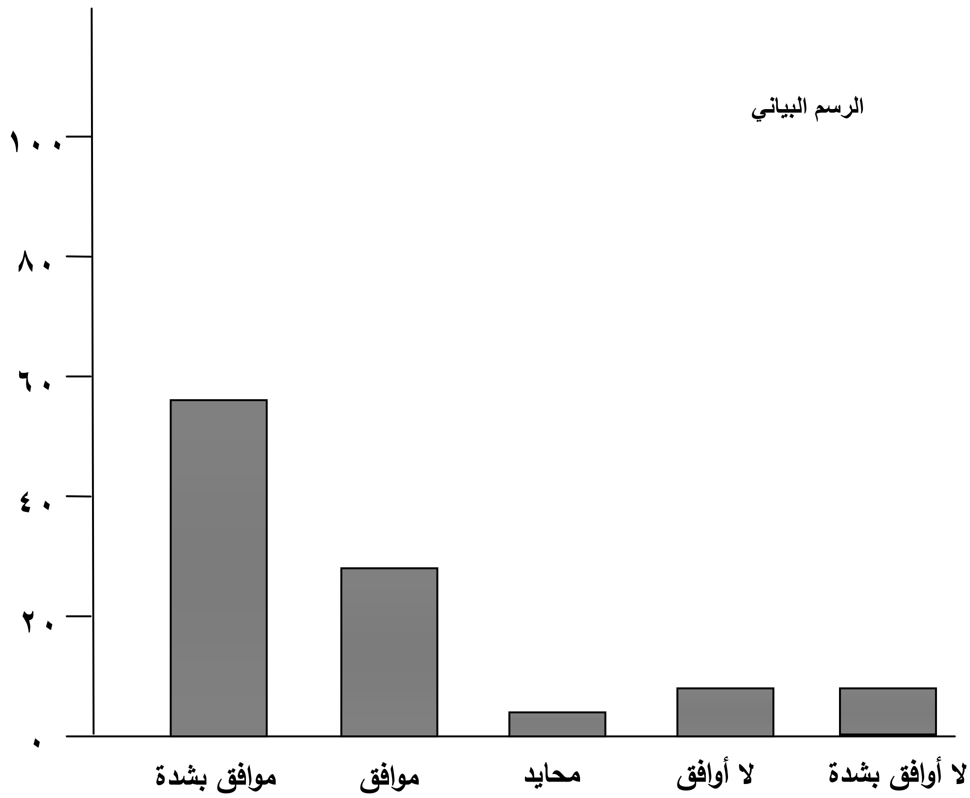

تحليل نتائج الدراسة

بعد تفريغ البيانات التي تضمنتها أداة البحث (الاستبانة) ومعالجة هذه البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، ومن هذه البرامج تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من صحة فرضيات الدراسة وذلك على النحو الاتي:

١. **اختبار الفرضية الأولى:**

"ترى البنوك ومؤسسات الائتمان أن المعلومات الواردة في تقرير مراجع الحسابات غير مفيدة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل"

وللتأكد من صحة هذه الفرضية إجريت الاختبارات اللازمة من خلال تحليل إجابة الاستبانة١ والتي تشتمل على ١١ سؤالاً، والجدول ٤ يوضح ذلك.

حيث أفاد ١٧ بنكاً ومؤسسة ائتمانية وهم يمثلون نسبة مئوية قدرها ٩٤.٤٥% بموافقتهم على أن المعلومات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي تعد مفيدة جداً لهم والتي على أساسها يتم اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، اذ يمكن الحصول على المعلومات الضرورية عن المركز المالي ونتائج الأعمال ومقدرة المنشأة موضوع المراجعة على سداد التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، ومعرفة السيولة النقدية والتدفقات النقدية، فضلاً عن التعرف على حركة الأرباح والتغير في المركز المالي خلال عدد من الفترات وهذا ما يؤيد عدم صحة الفرضية الأولى.

٢.**اختبار الفرضية الثانية:**

"إن الدائنين، المساهمين، المحللين الماليين، المدراء العامين، المدراء الماليين، موظفي البنوك، المحاسبون، يرون بأن المعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي تعد بأنها غير مفيدة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل"

وللتأكد من صحة هذه الفرضية إجريت الاختبارات اللازمة من خلال تحليل إجابة أسئلة الاستبانة ٢ والتي تشمل على ١٤ سؤالاً، والجدول ٥ يوضح ذلك.

اذ أفاد ١٥٠ من مستخدمي القوائم المالية، وهم يمثلون نسبة مئوية قدرها ٨٧.٢١% بموافقتهم على أن المعلومات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي تعد مفيدة جداً وضرورية والتي على أساسها يتم اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، وذلك لأن تقرير المراجع يحتوي على معلومات مالية يراد توصيلها للمستفيدين منها مع القوائم المالية المرفقة به، كما تحتوي على معلومات غير مالية ذات أهمية والتي منها معلومات عن النشاط الإنتاجي، والنشاط التسويقي، والنشاط التمويلي، وبيانات عن العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على تلك الأنشطة في المستقبل، فضلاً عن البيانات الأخرى التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة. وهذه المعلومات تعد ضرورية للحكم على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح حالياً ومستقبلاً، ودرجة نمو تلك الأرباح من سنة إلى أخرى، فضلاً عن الحاجة إلى معلومات مالية مقارنة لعدد من المشروعات حسب العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار والتمويل. وهذا ما يؤيد عدم صحة الفرضية الثانية.

٣. **اختبار الفرضية الثالثة:**

"لا توجد علاقة بين فهم معظم مستخدمي القوائم المالية للمعلومات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي وبين التأثير على قرارات الاستثمار والتمويل عندهم"

وللتأكد من صحة هذه الفرضية إجريت الاختبارات اللازمة من خلال تحليل إجابة أسئلة الاستبانة ٣ والتي تشمل على ٩ اسئلة، والجدول ٦ يوضح ذلك.

وحيث أفاد ١٤٢ من مستخدمي القوائم المالية، وهم يمثلون نسبة مئوية قدرها ٩١.٦١% بموافقتهم على أن تقرير مراجع الحسابات الخارجي في الوقت الحاضر أصبح سهلاً ويمكن فهمه لما يحتويه من عبارات ومعاني بحيث يُمكن المستثمرين كافة أو معظمهم ممن لديهم مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية أن يتفهموا ما يحتويه هذا التقرير، كما أنه ملائم لحاجات صُناع القرارات سواء أكانت في مجال الاستثمارات أم في مجال التمويل. وهذا ما يؤيد عدم صحة الفرضية الثالثــة.

النتائج والتوصيات

أ. النتــائج

يتوافر في تقرير المراجع الخارجي المصداقية والعدالة تجاه الأطراف كافة التي تعتمد على القوائم المالية المنشورة والمرفق بها هذا التقرير، والذي يجب أن يحتوي على المعلومات الضرورية التي تساعدهم في دراسة قرارات الاستثمار والتمويل التي ستنفذ من قبلهم.

يُعد تقرير المراجع الخارجي الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولياته القانونية تجاه العملاء والطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، ومسؤولياته الجنائية إذا وقع ضرر منه أصاب المجتمع ككل.

إن تقرير المراجع الخارجي له تأثير كبير على قرارات الاستثمار والتمويل عند تنفيذها من قبل الدائنين، المستثمرين، البنوك ومؤسسات الائتمان، المحللين الماليين، والمساهمين، وغيرهم.

من المفترض أن يكون تقرير المراجع الخارجي سهل الفهم من قبل معظم مستخدمي هذا التقرير وإلا كيف يؤثر ذلك على قرارات الاستثمار والتمويل التي سيتم تنفيذها.

يجب أن يؤثر تقرير المراجع الخارجي على استقطاب استثمارات جديدة من قبل مستخدمي القوائم المالية، كما يجب أن يؤثر فهم ما يحتويه التقرير من بيانات مالية وغير مالية على سلوك مستخدمي هذا التقرير على قرارات الاستثمارات التي ستنفذ من قبلهم.

يعد تقرير المراجع الخارجي ذا أهمية كبيرة، لأنه يُعطي رأياً واضحاً وجازماً في مدى صدق وعدالــة القوائم المالية، كما يعد ذا أهمية كبيرة بالنسبة لملاك المشروع من المساهمين، لأن المراجع يعد وكيلاً عنهم في مواجهة تصرفات إدارة الشركة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.

ب. التوصيات

١. تطوير المعلومات التي يحتويها تقرير المراجع الخارجي بحيث تكون ملائمة لجميع المستفيدين الذين يقومون باتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية وتكون المعلومات الواردة في التقرير بعيدة عن التحيز أي تكون موضوعية، وقابلة للفهم، مع مراعاة التوقيت المناسب بحيث يسمح لهم بالاستفادة من تلك المعلومات، وإمكانية مقارنتها مع السنوات السابقة.

٢. يجب أن يحتوي تقرير المراجع الخارجي على الافصاحات الكافية والملائمة لعرض القوائم المالية المرفقة به، بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وتنظيم المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتبويبها، وتوضيح معنى المصطلحات الواردة بها.

٣. توفير معلومات في تقرير المراجع الخارجي تفيد أغراض اتخاذ القرارات ولاسيما قرارات الاستثمار، ولا شك أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية له أثره الواضح في اتخاذ القرارات، لأنه يوفر مجموعة من المعلومات المالية التي تساعد مستخدمي القرارات في تقييم بدائل الاستثمار واختيار البديل الأفضل.

٤. يجب أن تعكس سوق رأس المال أسعار التوازن لأسهم رأس المال، وهي تلك الأسعار التي تجعل عائد هذه الأسهم تتناسب مع درجة المخاطر الخاصة بها، ولهذا فإن مدى توافر المعلومات وتماثلها لجميع المستثمرين في سوق رأس المال، ومدى فهم المستثمرين وتفسيرهم واستيعابهم لتلك المعلومات يعد أمراً ضرورياً، وذلك لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وتقدير درجات المخاطر المرتبطة بالأسهم.

٥. إسهام البنوك والمؤسسات المالية في التعرف على فرص الاستثمار والترويج لها، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية التي تكفل نجاح المشروعات، وأن تسهم البنوك والمؤسسات المالية في رأس المال المشروعات الإنتاجية والصناعية منها.

٦. قيام البنوك بتطوير أجهزتها الداخلية واستحداث صيغ تمويل جديدة مثل عمليات التمويل التأجيري والائتمان التصديري وقروض التجمع البنكي التي تساعد على توزيع مخاطر الاستثمار والائتمان.

٧. تشكيل صندوق مخاطر الاستثمار بمشاركة البنوك ومؤسسات الائتمان العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الناشر مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية،٢٠٠١.
٢. يوسف محمود جربوع، جودة المعلومات المحاسبية، نظرية المحاسبة (المفاهيم/ الفروض/ المبادئ/ المعايير)، الطبعة الأولى، الناشر مؤسسة دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1. Alderman, C.W., An Empirical Analysis of the Impact of Uncertainty Qualifications on the Market Risk Components, Accounting and Business Research, (Autumn 1979).
2. Alderson, M. and Betker, B., Assessing Post- Bankrupcy Performance: An Analysis of Reorganized Firms Cash Flows, Financial Management, Vol.28, No.2, 1999.
3. Altman, E., Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy, Jouranl of Finance. Vol.23, No.4, 1968.
4. Ameen, E.C., Chan, K. and Guffey, D.M., Information Content of Qualified Audit Opinions, For Over – the – Counter Firms, Journal of Business, Finance and Accounting, (October 1994).
5. American Institute of Certified Public Accountants, Analytical Procedures, Statement on Auditing Standards No.56, AICPA, New Youk, N.Y, 1980.
6. American Institute of Certified Public Accountants, Committee on Auditing Responsibilities, The Journal of Accountancy, (April 1978).
7. Anandarajan, A. and Jaencke, H.R., How Auditiors Reporting choices Influence Loan officers decisions, the Journal of Commercial lending, (May 1995).
8. Anandarajan, A. and Jaenicke, H.R., How Auditors Reporting choices Influence Loan Officer's Decisions, The Journal of Commercial Lending, (May 1995).
9. Anderson, J., Jennings, M. Kaplan, S. and Reckers, P., The Effect of Using Diagnostic Decision aids for Analytical Procedures on Judge's Liability Judgements, Journal of Accounting and Public Policy, Vol. No.14, No.1, 1995.
10. Antle, R., Auditor's Independence, The Journal of Accounting Research, (Spring 1984).
11. Asare, S., The Auditor's Going Concern Decision: A Review and Implications For Future Research, Journal of Accounting Literature, 1990, Vol.9.
12. Ashwinpaul, W. and Fred, The Analysis of Financial Statements, 1997, Second Edition.
13. Australian Accounting Research Foundation, Analytical Procedures, ASB Auditing Standard Aus 512, Prentice Hall, Sydney, 1999.
14. Bailey, K.E., Bylinski, J.H. and Shields, M.D., Effects of Audit Report Wording Changes on the Perceived Message, Journal of Accounting Research, Vol.21, NO. 2, (Autumn 1983).
15. Bamber, E.M. and Stratton, R.A., The Information Content of the Uncertainty Modified Audit Report: Evidence From Bank Loan Officers, Accounting Horizons, Vol. 11, No.2, (June 1997).
16. Banks, D.W. and Kinney, W.R., Loss Contingency Reports and Stock Prices- An Empirical Study', Journal of Accounting Research, Vol.20, (Spring 1982).
17. Barnes, P. and Huan, H., The Auditor's Going Concern Decision, Some UK Evidence Concerning Independence and Competence, Journal of Business, Finance and Accounting, Vol. 20, No.2, 1993.

18. Blocher, E. and Loebbecke, J., Research in Analytical Procedures: Implications for Establishing and Implementing Auditing Standards, in Guy, D. and Winters, A. (Eds), The Expectations Gap Standards, AICPA, Jersey City, NJ, 1993.
19. Boritz, J. and Kralitz, E., Reporting on Condition: Auditing the Going – Concern Assumption, CA Magazine, (March 1987).
20. Boynton, W. C. and kell W.G., Auditor's Legal Liability Towards the Third Party, Modern Auditting 1996, Sixth Edition.
21. Boynton, W.C. and kell, W. G., Reporting Standards, Modern Auditing, 1996, Sixth Edition.
22. Boynton, W.C. and kell, W.G., Auditor's Responsibility and the Expectation – Gap, Modern Auditing, Sixth Edition, 1996.
23. Boynton, W.C., Kell W.G. and Ziegler, R., Due Professional Care, Modern Auditing, 1989, Fourth Edition.
24. Brenner, V.C., Are Annual Reports of the Auditor Being Read?: An Empirical Study National Public Accountant, (November 1971).
25. Carmichael, D.R. and Willington, J., Financial Statements Analysis, Auditing Standards and Procedures Manual, 1992, Sixth Edition.
26. Chen, K. and Church, B., Default on Debt Obligations and the Issuance of Going – Cncern Options, Auditing: A journal of Practice & Theory, Vol. 11, No.2, 1992.
27. Chow, C.W. and Rice, S.J. Qualified Audit Opinions and Share Prices – An Investigation, Auditing: A Journal of Practice & Theory, VOL. 1, NO. 2, (winter 1982).
28. Chow, C.W. and Rice, S.J., Qualified Audit Opinions and Share Prices- An Investigation, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.1, No.2, (winter 1982).
29. Citron, D. and Taffler, R., The Auditors Reports Under Going Concrn Uncertainties: An Empirical Analysis, Accounting and Business Research, (Autumn 1992).
30. Clark, T.A. and Weinsteiin, M.I. The Behavior of Common Stock of Bankrupt Firms, The Journal of Finance, (May 1983).
31. Cormier, D., Magnan, M., and J Morard, B., The Auditor's Consideration of the Going Concern Assumption: A Diagnostic Model, Journal of Accounting, Auditing and Finance, Vol. 10, No.2, 1995.
32. Defliese, Jaaenicke, O'Reilly and Hirsch, Auditor's legal liability Towards Clients, Montgomery's Auditiong, 1990, Eleventh Edition.
33. Defliese, Jaenicke, O'Reilly and Hirsch, Financial Statements Analysis, Montgomery's Auditing, 1990, Eleventh Edition.
34. Dopuch, N., Holthausen, R.W. and leftwich, R.W., Predicting Audit Qualifications with Financial and Market Variables, The Accouting Review, VOL.62, NO.3, (July 1987).
35. Dunn, K., Tan, C. and Venuti, E., Audit Firm Characteristics and Type 2 Errors in the Going Concern opinion, Asia – Pacfic Journal of Accounting & Economics, Vol. 9, 2002.
36. Estes, R. and Reimer, M., A Study of the Effect of Qualified Auditor's Opinions on Banker's lending Decisions, Accounting and Business Research, (Autumn 1977).
37. Estes, R.W., The Auditors Reports and Investor Behaviour, D.C. Health and Company, USA, 1982.
38. Fess, P.E. and Ziegler, R.E., Relationship of the Audit Report, The Journal of Certified Public Accountants, (June 1977).
39. Fields, L.P. and Wilkins, M.S., The Information Content of Withdrawn Audit Qualifications: New Evidence on the Value of Subject to Opinions, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.10, No.2, (Autumn 1991).
40. Firth, M., A Note on the Impact of Audit Qualifications on Lending and Credit Decisions, Journal of Banking and Finance, VOL. 4, 1980.

41. Firth, M., Qualified Audit Reports: Their Impact on Investment Decisions, The Accounting Review, Vol.53, No.3, (July 1978).
42. Foster, H., Ward, T. and Woodroof, J., An Analysis of the Usefulness of Debt Defacults and Going concern opinions in the bank- ruptcy Risk Assessment, Journal of Accounting, Auditing and Finance, Vol. 13, No.3, 1998.
43. Geiger, M.A, Audit Disclosures of Consistency: An Analysis of Loan Officer Reaction to SAS 58, Advances in Auditing, Vol.10, 1992.
44. Gibson, C.H., Financial Statemests Analysis, 1989, sixth Edition.
45. Gomez – Guillamon, A.D., (The Usefulness of the Audit Report in Investment and Financing Decisions, Managerial Auditing Journal, 2003.
46. Grinaker, R. L., The Auditor's Responsibility in Expressing An Opinion, The Journal of Accounting 1980.
47. Gul, F.A., The Effects of Uncertainty Reporting on Lending Officer's Perceptions of Risk and Additional Information Required, Abacus, Vol. 23., No.2, 1987.
48. Houghton, K.A., Audit Reports, Their Impact On the Loan Decision Process and Outcome: An Experiment, Accounting and Business Research, (Winter 1983).
49. Ibid, (1996), Auditor's Criminal Responsibility .
50. Institute of Chartered Accountants in England and Wales, ICAEW, The Audit Expectations – Gap in the United Kingdom, London, ICAEW, 1992
51. Institute of Chartered Accountants of New Zealand, Analytical Procedures, Auditing Standard No. 504, IACNZ, Wellington, 1998.
52. International Accounting Standards, (IAS – 37), Uncertainties or Future Events May Affect the Accounts, 1999, First Edition.
53. International Federation of Accountants, (IFAC), Analytical Procedures, First Edition, 1998.
54. Johnson, D.A., Pany, K. and Whith, R., Audit Reports and the Loan Decision: Actions and Perceptions, Auditing: A journal of Practice Theory, Wol. 2, NO.2 (spring 1983).
55. Ketz, J., Doogar, R. and Jensen, D., A Cross- Industry Analysis of Financial Ratios, Quorum Books, Westport, CT, 1990.
56. Lee, T. A. and Tweedie, D.P., Accounting Information: An Investigation of Private Shareholder Usage, Accounting and Business Research, (Autumn 1975).
57. Libby, R., Bankers and Auditors Perceptions of the Message Communicated By the Audit Report, Journal of Accounting Research, (Spring 1979).
58. Loudder M.L. *et.al.* (1992) The Information Content of Audit Qualifications, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.11, No.1 (July 1978).
59. Macdonald,W.A., Report of the Commission to Study the Public's Expectations of Audits, : The Canadian Institute of Chartered Accountants, 1988.
60. Porter, B., An Empirical Study of the Audit Expectation – Performance Gap, Accounting and Business Research, vol. 24, (winter 1993).
61. Pringle, L.M., Crum, R.P. and Swetz, R.J., Do SAS No.59 Format Changes Affect the Outcome and the Quality of Investment Decesions?, Accounting Horizons, (September 1990).
62. Shank, J.K. and Murdock, R.J., Comparability in the Application of Reporting Standards, The Acounting Review, (October 1978).
63. Shank, J.K., Murdock, R.J. and Dillard, J.F., Subject to Audit Opinions: Three Capital Market Tests, Unpublished Research Paper, Ohio State University, (December 1977).
64. Steem, M., Auditing and Auditors What the Public Thinks, London,: KPMG Peat Marwick Mclintock, 1989.
65. Stobie, B., The Audit Report Useless: A Valuable Product or Useless Anachronism, the South African Chocrtered Accountants, (February 1979).
66. Taylor, D.H. and Glezen, W.G., Analytical Procedures As Substantive Tests, Auditing Integrated Concepts and Procedures, 1994, sixth Edition.

67. Taylor, D.H. and Glezen, W.G., The Philosophy of Evidence Gathering, Auditing Integrated Concepts and procedures, 1994, sixth Edition.
68. Woelfel, C., Financial Statement Analysis The Investor's Self- Study Guide to Interpreting and Analyzing Financial Statements, Revised ed., Probus, Chicago IL, 1994.

The Effect of The External Auditor's Report In Investment, Financing Decisions for Businessmen and Financial Establishments in Gaza Zone, Palestine State"

ABSTRACT

The big Joint- Stock Companies are scattering all over the world with its branches and factories. This Leads the increasing of materiality for the financial information which are usually attached with the external auditor's report as a source of information that will serve businessmen and financial establishments in making decisions either in investments or in financing.

The two researchers perceive that the auditor's report must comply with the needs of users of financial statements in the fields as mentioned above. The report must express clearly about fairness and reliability to enable the users to study the investments and financing decisions which serve Banks & Credit Establishments, Shareholders, Creditors and Financial Analysts, in Gaza- Zone, Palestine State.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المحترم، أختي المحترمة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أتوجه إليكم بالشكر والاحترام راجياً تعاونكم لاستكمال هذه الدراسة من خلال تعبئة الاستبيانات وعددها ٣ حول موضوع:

"مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الاستثمار والتمويل لرجال الأعمال والمؤسسات المالية في قطاع غزة من دولة فلسطين"

"The Effect of The External Auditor's Report in the Investment, Financing Decision for Businessmen and Financial Establishments in Gaza – Zone, Palestine State".

علماً بأن جميع المعلومات التي سنزود بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

استبانة ١

"تبين بأن البنوك ومؤسسات الأقراص ترى أن المعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي بأنها غير ذي فائدة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل"

م	الأيضاحات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٠١	هل يحتوي تقرير المراجع الخارجي على معلومات مالية وغير مالية التي تكون موجودة بالقوائم المالية والتي غطاها تقرير المراجع؟					
٠٢	هل يتم إعداد تقرير المراجع الخارجي لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين وكل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة المرفقة بتقرير المراجع؟					
٠٣	هل أن تقرير المراجع بما يحتويه من بيانات ومعلومات يؤدي إلى الحُكم على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح، وكذلك درجة نمو هذه الأرباح من سنة إلى أخرى؟					
٠٤	هل أن البنوك ومؤسسات الائتمان تستفيد من المعلومات التي تحويها القوائم المالية المرفقة بتقرير المراجع بخصوص مقدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة وطويلة الأجل؟					
٠٥	هل أن البنوك ومؤسسات الائتمان تستفيد من المعلومات التي تحويها القوائم المالية المرفق بها تقرير المراجع لتحديد درجة السيولة النقدية وحركة الأرباح والتغير في المركز المالي خلال عدد من الفترات ؟					
٠٦	هل يعتبر تقرير المراجع موصل جيد للمعلومات التي تحتاجها البنوك ومؤسسات الائتمان، وهل يتم الافصاح عنها بشكل مناسب؟					
٠٧	هل أن الافصاح في تقرير المراجع عن المعلومات المحاسبية له أثر واضح في اتخاذ قرارات الاستثمار فمن حيث توفير مجموعة من المعلومات المالية التي تساعد البنوك ومؤسسات الائتمان في تقويم بدائم الاستثمار واختيار البديل الأفضل؟					
٠٨	هل أن تقرير المراجع والقوائم المالية المرفقة به تعتبر حجر الزاوية في الحكم على كفاءة سوق رأس المال أو عدم كفاءته من حيث نوعيتها وتوافرها ومصادر الحصول عليها وتكلفتها ودرجة الدقة والثقة فيها؟					

يتبع ⟸

ماقبله ⟸

٠٩	هل يمثل سوق رأس المال الوسيلة الهامة لتجميع المدخرات من الأفراد وتقديمها إلى المستثمرين الذين يرغبون في تمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، وهل يقدم تقرير المراجع ويفصح عن تلك الأمور؟					
١٠	هل أن تقرير المراجع يؤثر على قرارات الاستثمار والذي يبدي فيه رأيه (نظيف/ متحفظ/ سلبي/ امتناع عن إبداء الرأي)؟					
١١	هل أن الإيضاح في تقرير المراجع تؤثر على قرارات التمويل خاصة عندما يكون عدم تأكد من استمرارية المشروع للقيام بأعماله الاعتيادية خلال الفترة القادمة؟					

استبانة ٢

"تُبين أن الدائنين، المساهمين، المحللين الماليين، المدراء العامون، المدراء الماليون، وموظفي البنوك، والمحاسبين، يرون بأن المعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي غير ذي فائدة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل"

م	الإيضاحات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٠١	هل تعتقد بأن معظم المعلومات المناسبة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل يمكن الحصول عليها من تقرير المراجع؟					
٠٢	هل تعتقد بأن معظم المعلومات المناسبة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل يمكن الحصول عليها من مركز معلومات المخاطر لدى البنك المركزي؟					
٠٣	هل تعتقد بأن معظم المعلومات المناسبة عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل يمكن الحصول عليها عن طريق التفاوض مع العميل؟					
٠٤	هل يتم اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل عن طريق المعرفة الشخصية بالعميل؟					
٠٥	هل يتم اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل عن طريق الإطلاع على القوائم المالية؟					

يتبع ⟸

⟹ ماقبله

٠٦	هل يتم اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل عن طريق الاتصال بمراجع جيدة يمكن الاعتماد عليها؟					
٠٧	هل يتم اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل عن طريق الاقرارات الضريبية للعميل؟					
٠٨	هل تعتقد بأن نوع الرأي في تقرير المراجع يؤثر على قرارات الاستثمار والتمويل للعميل؟					
٠٩	هل تعتقد بأن نوع الرأي في تقرير المراجع يؤثر على كمية المبالغ التي سوف تستثمر أو التي يتم تقديمها للتمويل؟					
١٠	هل أن نوع التحفظات في تقرير المراجع لها تأثير قوي عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل عندما لا تفي الشركة بمتطلبات معايير المحاسبة المتعارف عليها؟					
١١	هل أن نوع التحفظات في تقرير المراجع لها تأثير قوي عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل عندما تحدث أخطاء في تقييم الأصول التي تملكها الشركة؟					
١٢	هل أن نوع التحفظات في تقرير المراجع لها تأثير قوي عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل عندما لا يتم الالتزام بالمتطلبات القانونية المفروضة على الشركة؟					
١٣	هل أن نوع التحفظات في تقرير المراجع لها تأثير قوي عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل عند وجود قيود مفروضة على عمل المراجع؟					
١٤	هل أن نوع التحفظات في تقرير المراجع لها تأثير قوي عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل للشركات الزميلة وشركات المجموعة؟					

استبانة ٣

"تبين بأنه لا توجد علاقة بين فهم مستخدمي القوائم للمعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي وبين التأثير على قرارات الاستثمار والتمويل عندهم"

ت	الإيضاحات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٠١	هل من المفترض أن يكون لدى مستخدمي القوائم المالية مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية؟					
٠٢	هل هناك رغبة لدى مستخدمي القوائم المالية في دراسة المعلومات الواردة فيها مع تقرير المراجع قدر معقول من العناية؟					
٠٣	هل تعتقد أن المعلومات الواردة في تقرير المراجع والقوائم المالية المرفقة به يجب أن تكون ملائمة لحاجات اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل؟					
٠٤	هل تعتقد أن المعلومات الواردة في تقرير المراجع والقوائم المالية المرفقة به تؤثر على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار والتمويل؟					
٠٥	هل تعتقد أن المعلومات الواردة في تقرير المراجع والقوائم المالية المرفقة به تؤثر على قرارات الاستثمار والتمويل إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز؟					
٠٦	هل تعتقد بأن تقرير المراجع والقوائم المالية المرفقة به تؤثر على قرارات الاستثمار والتمويل إذا قدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، أي تغليب الجوهر على الشكل؟					
٠٧	هل تعتقد بأن تقرير المراجع والقوائم المالية المرفقة به قد روعي عند إعدادها ممارسة الحيطة والحذر بخصوص وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد؟					
٠٨	هل تعتقد بأن تقرير المراجع والقوائم المالية المرفقة به تعتبر كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أي مراعاة عدم حذف أية معلومات يمكن أن يجعل تلك القوائم خاطئة؟					
٠٩	هل تعتقد بأن تقرير المراجع والقوائم المالية المرفقة به تمكن الطرف الثالث من مقارنة البيانات المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء؟					